على الغلاف

خاشقجي... لماذا قتلته السعودية؟

وليد شرارة

وحشية الجريمة التي ارتكبها النظام السعودي بحق جمال خاشقجي، الكاتب والصحافي والمستشار السياسي ورجل المهمات الخاصة، عليها ألّا تحجب أسبابها وخلفياتها، وكذلك تداعياتها السياسية والإعلامية، على صعيد عالمي. ردود الفعل العالمية الشاجبة للجريمة، التي يتضمن بعضها هجوماً حاداً على النظام السعودي لا مثيل له منذ هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 من أوساط سياسية نافذة ووسائل إعلام واسعة التأثير في الغرب، والحديث العلني عن رعونة وليّ العهد محمد بن سلمان وعدم أهليته

الإحراج الذي شعر به ترامب بعد الجريمة لم يمنعه من التحدث بصراحته الفجّة المعهودة

للحكم، لا تضيف جديداً إلى خلفياتها وتداعياتها.

هل الرعونة وحدها كافية لتفسير سلوك ابن سلمان وفريقه وإقدامهم العلني على قتل خاشقجي في حرم السفارة السعودية في إسطنبول؟ هل قتل الأخير لمجرد كونه صحافياً أو حتى معارضاً تجرأ على توجيه نقد صريح إلى وليّ العهد وسياساته الداخلية والخارجية في الفترة الأخيرة، أم دوافع الجريمة أخطر من ذلك بالنسبة إلى من أعطى الأمر بتنفيذها؟ هل كانت جريمة قتل صحافي أو معارض عادي للحكم السعودي ستثير عاصفة استنكار عالمية كما يجري حالياً، أم أن الأمر كان سيقتصر على بيانات إدانة من «منظمة العفو الدولية» وغيرها من المنظمات وهيئات حقوق الإنسان؟ للإجابة، ولمحاولة استشراف المآلات المحتملة للأزمة الحالية، لا بد من العودة إلى السياق العام الذي وقعت الجريمة ضمنه، وإلى شخصية الضحية ودورها والمخاطر الناجمة عنه للفريق الانقلابي الذي يحكم السعودية اليوم.

مجموعة انقلابية شديدة التوتر

قبل جريمة اغتيال خاشقجي، وهي بكل المعايير فضيحة في «العصر الرقمي» الذي شهد تطوراً مذهلاً في تقنيات المراقبة والتنصت وسرعة تدفق المعلومات وحريته بوسائط متنوعة، كان ولي العهد السعودي قد نجح في أن يسبغ على نفسه صورة الأمير الإصلاحي صاحب المشروع التجديدي لدى قطاعات وازنة في النخب الغربية والرأي العام بفضل حملة إعلامية أنفق عليها عشرات ملايين الدولارات، وكانت كفيلة بتجنيد شخصيات سياسية «محترمة» ومؤسسات إعلامية «عريقة» وعدد من شركات العلاقات العامة. لم تلتفت سوى قلة من الصحافيين والمحللين إلى ما يدور فعلاً داخل أروقة القصور الملكية أو في سجون المملكة أو اليمن المجاور، حيث شن «المصلح الكبير» حرباً عدوانية دامية ليستخدمها أساساً كرافعة لتعزيز موقعه في الحكم.

لقد نفذ محمد بن سلمان، برعاية أبيه الملك، عملية انقلابية كاملة غيرت طبيعة النظام السعودي وأسست لشرعية سياسية جديدة تقوم على احتكار قطب واحد داخل العائلة المالكة جميع مقاليد السلطة وصلاحياتها إلى درجة دفعت بعض المراقبين إلى الحديث عن نهاية عهد المملكة السعودية وبداية عهد المملكة السلمانية. فقبل الانقلاب، كان نظام الحكم السعودي متعدد الأقطاب إلى حد ما، مع وجود مجموعة من الأمراء النافذين على رأس مختلف المؤسسات

لم يكن جمال مجرد صحافي أو حتى معارض، بل كان وثيق الصلة بالرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية (أ ف ب)

السياسية والأمنية والعسكرية للدولة واشتراكهم في عملية صنع القرار السياسي وامتلاكهم، وهذا تفصيل شديد الأهمية لشبكة علاقات دولية قوية وعميقة خاصة مع حلفاء المملكة. من هؤلاء مثلاً، أمراء لعبوا أدواراً حاسمة في السياسة الخارجية والأمنية للمملكة، كتركي الفيصل ومحمد بن نايف ومقرن بن عبد العزيز وسعود الفيصل. لكن لم يتورع ولي العهد عن اعتقال مجموعة كبيرة من الأمراء ورجال الأعمال المرتبطين بهم، ومن الشخصيات السياسية التي تتمتع بعلاقات عضوية مع بعض الأقطاب السابقين للحكم وتعذيبهم وإهانتهم لانتزاع ولائهم والسطو على قدر كبير من ثرواتهم. وأتت في هذا السياق عملية اختطاف رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري. كذلك، لا يمكن فهم قرار خاشقجي مغادرة السعودية واللجوء إلى الولايات المتحدة والمباشرة بالنقد العلني لسياسات الفريق الجديد الحاكم بمعزل عن هذه التطورات. ويظهر العنف المفرط الذي يبديه هذا الفريق في التعامل مع خصومه خشيتَه في الإخفاق في استكمال عمليته الانقلابية عبر تطهير مؤسسات الدولة من العناصر الموالية للأقطاب السابقين والقضاء على قنوات الاتصال بينها وبين أطراف غربية وأميركية نافذة، وخاشقجي بلا ريب إحدى هذه القنوات.

عن خاشقجي المتعدد المواهب

يرى بعض الذين يتبنون، عن وعي أو غير وعي، سردية الغرب عن نفسه، أن ما نشهده اليوم من حملة استنكار وإدانة لجريمة النظام السعودي بحق خاشقجي هو بمنزلة «يقظة للضمير العالمي» أمام هولها وبشاعتها وانتهاكها أبسط حقوق الانسان. عندما سيهدأ انفعال هؤلاء، سيتذكرون حتماً الأهوال والكوارث التي تواجهها شعوب منطقتنا نتيجة للسياسات الأميركية والإسرائيلية والغربية المدعومة بلا شروط من قسم من المتباكين على خاشقجي، مثل عضو مجلس الشيوخ الأميركي ليندسي غراهام وأشباهه! لم يكن جمال مجرد صحافي أو حتى معارض؛ كان الرجل وثيق الصلة بالأمير تركي الفيصل، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية السعودية، وراعي الجهاد الأفغاني ضد السوفيات إلى جانب المخابرات المركزية الأميركية والاستخبارات الباكستانية آنذاك. واستمرت الصلة القوية بين الرجلين بعد الحرب الأفغانية، وكان خاشقجي أحد أبرز مستشاري الفيصل عندما عُيِّن سفيراً في بريطانيا بين عامي 2001 و2005، وفي الولايات المتحدة بين 2005 و2007. خلال المدة نفسها، برز كأحد أبرز الإعلاميين السعوديين المقربين من دوائر صنع القرار في المملكة، الذين يحسنون مخاطبة النخب والرأي العام الغربي بلغة سياسية حديثة تجمع بين المصالح والمشتركات الاستراتيجية الكبرى بين النظام السعودي والغرب.

كذلك، نسج خلال عمله مع الفيصل شبكة علاقات شخصية مع جهات سياسية وأمنية نافذة في الولايات المتحدة وبريطانيا، جهر بها بعض رموزها خلال الأزمة الحالية، وهو ما دفع جزءاً منها إلى وصفه من رجالات الثقة داخل المملكة. وقد حرص خاشقجي في جميع مواقفه ومداخلاته العلنية في العقدين الماضيين على إعلان تأييده الواضح للتحالف مع الولايات المتحدة باسم الواقعية والتقاطع معها في أولوياتها الإقليمية، وأهمها المواجهة مع إيران والحرب ضد سوريا. تحمس خاشقجي للمعارضة السورية دون تحفظ، و«تفهم» قطع «داعش» رؤوس الجنود السوريين. ففي إحدى تغريداته على «تويتر»، رأى أنها «حرب نفسية» وأن «الجماعة يعرفون ماذا يفعلون». علاقاته الغربية القوية هي ما أصابت الفريق السعودي الانقلابي بالذعر، وكذلك دوره المحتمل كصلة وصل بين الأوساط المعترضة ولكن المغلوبة على أمرها حالياً في العائلة المالكة. هذه العلاقات تفسر أيضاً قوة واتساع حملة الاستنكار الغربية التي انضمت إليها أو أيدتها القوى النافذة المشار إليها على قاعدة أن ابن سلمان قتل أحد «أصدقائنا». لكن للرئيس دونالد ترامب ولإدارته حسابات أخرى.

البحث عن مخرج

الإحراج الذي شعر به ترامب بعد الجريمة العلنية لم يمنعه من التحدث بصراحته الفجة المعهودة. فهو أعلن في آخر تصريح أنه «لا يريد الابتعاد عن السعودية». وقد عدّد في مقابلاته السابقة الموجبات للحرص على أفضل العلاقات معها، وأولها صفقات السلاح الضخمة التي نجح في عقدها معها، منبهاً معارضيه إلى أن إلغاءها قد يدفع السعودية إلى الاستدارة نحو الصين وروسيا، وهو إقرار غير مباشر من رئيس أميركي بتراجع قدرة الولايات المتحدة على التحكم الكامل بحلفائها كما فعلت في زمن سابق سمحت فيه موازين القوى الدولية بذلك. ويأتي التجرؤ السعودي على التهديد بالبحث عن حلفاء جدد، عبر مقالة تركي الدخيل المقرب من دوائر صنع القرار في المملكة، ليؤكد هذه الحقيقة.

ستقاطع مؤسسات وشركات وربما حكومات غربية مؤتمر «دافوس الصحراء» الذي سيعقد في الرياض. ولكن هل ستقاطعه الصين أم روسيا أم دول جنوب شرق آسيا؟ هل ستتراجع حدة التنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين القوى الدولية على الموارد والأسواق نتيجة مقتل شخصية سياسية بطريقة وحشية؟ ترامب لا يؤمن بتاتاً بما يسمى رياءً «دبلوماسية حقوق الإنسان»، وهو مقتنع بأن العالم غابة تتصارع فيها القوى دفاعاً عن مصالحها، وهو لن يجد «كنزاً استراتيجياً» كابن سلمان، المستعد لمشاركة الولايات المتحدة ثروات المملكة في القرن الحادي والعشرين مقابل استمرار الحماية، أو يضرب عُرض الحائط بجميع الثوابت القومية والدينية، وفي مقدمتها قضية القدس وفلسطين، إرضاءً لها. لن يوفر ترامب جهداً لإخراج ولي العهد من مأزقه الحالي واستمرار «علاقات العمل» بينهما، وكأن شيئاً لم يكن.

صفقة «جريمة القنصلية»: رحلة البحث عن «كبش فداء»

بعد أيام على «التعاون» التركي - السعودي في كشف ملابسات قضية جمال خاشقجي، بدا المستفيد الأول محمد بن سلمان، وهو المتهم الذي يسعى لقطع كل الخيوط التي تصل إليه، تمهيداً لصياغة رواية تحدد «كبش الفداء»، بمباركة أميركية. لكن «الصفقة» إن تمت، فلا بد أن تكون بموافقة تركية أيضاً، على أن تحفظ «سر» الملف، إلى حين

منذ بدء زيارة مبعوث الرئيس دونالد ترامب لـ«حل» قضية خاشقجي، بما يحفظ المصالح الأميركية، وزير الخارجية، مايك بومبيو، لكل من الرياض وأنقرة، بدا التعاون التركي - السعودي في أوضح صوره، لكن بما يسمح لولي العهد، محمد بن سلمان، الخروج من «قفص الاتهام»، وترك ملف خاشقجي مفتوحاً من دون تحديد «صاحب الأمر» بالاغتيال. على أن تبقى «الحقيقة»، في درج تُمسك الولايات المتحدة وتركيا مفاتيحه، ما بدأ ينعكس في حلّ ملفات عالقة بين البلدين.

مسرحية «التحقيقات» و«التسريبات» منذ موافقة أنقرة على «التعاون» مع الرياض، باتت مريبة. لا نتيجة حتى الآن في غير مصلحة ابن سلمان، الذي تمكّن من مسح آثار الجريمة في القنصلية، وإعادة فريق الاغتيال إلى بلاده (خرج منذ اليوم الأول)، بالإضافة إلى «الشاهد» الوحيد على الجريمة، القنصل، الذي غادر أول من أمس إلى الرياض. ومن خلال مسار التحقيق الذي تجريه أنقرة منذ أسبوعين، يبدو أن تركيا تتعاون مع الرياض للخروج من الأزمة، إذ دخل المحققون الأتراك مبنى القنصلية السعودية للمرة الثانية أمس (بعد 15 يوماً على اختفاء خاشقجي)، من دون أن يخرجوا بأي نتيجة، بعد تفتيش استمر 9 ساعات أول من أمس، جرى بعدما سُمح لمسؤولي القنصلية إدخال كميات كبيرة من مواد التنظيف قبل ساعات. كذلك دخلوا منزل القنصل محمد العتيبي، القريب من القنصلية، أمس، لكن بعد 24 ساعة من منعهم من ذلك، ومغادرة الأخير البلاد إلى الرياض، رغم تأكيد «التسريبات» أن عملية اغتيال خاشقجي جرت أمام عينيه وفي مكتبه، بحسب ما يؤكد مسؤولون أتراك، بناءً على تسجيلات من داخل القنصلية أثناء وجود خاشقجي فيها، يزعمون أنها موجودة بحوزة السلطات التركية، ووسائل إعلامية أيضاً، كصحيفة «يني شفق»، كما أعلنت أمس.

ما سبق يعني احتمالين لا ثالث لهما، إما أن تركيا لا تملك أي تسجيلات، وأن كل ما خرج منها من «تسريبات» لوسائل الإعلام مجرد «تكهنات» (كما يقول السعوديون) تسعى من خلالها للَيّ ذراع حكام الرياض، من خلال إثارة الرأي العام العالمي، الذي يضغط سياسياً واقتصادياً لدفعها إلى الاعتراف، وإذا ما صحّ ذلك، فإنه يَكشف مدى هشاشة الأمن التركي في كشف ملابسات جريمة حصلت في مكان وزمان محددين، أو أن سلطات أنقرة، التي تعتمد أسلوب «التسريبات» غير المؤكدة رسمياً، وتأكيد «التعاون» مع الرياض كما نقل عنهم بومبيو، أمس، قد خضعت لرغبة أميركية في تبرئة ابن سلمان، سواء بالترغيب أو بالترهيب. لكن الاحتمال الأخير بات مستبعداً بعد صفقة تسليم القس الأميركي، أندرو برانسون، التي قد تدفع واشنطن إلى رفع عقوبات فرضت على تركيا، بحسب ما أكد بومبيو أمس، الذي حث أنقرة على إطلاق سراح المواطن والعالم الأميركي - التركي السابق في وكالة «ناسا»، من بين محتجزين آخرين.

في أي حال، سواء أكانت أنقرة تمتلك أدلة «حقيقة» على اغتيال خاشقجي داخل قنصلية بلاده، أم لا، لا مبرر لحجب «الحقيقة» إن وُجدت، في ضوء المطالبات الدولية المتزايدة، سوى وجود «صفقة» للفلفة القضية تأخذها إلى مسار يحمي ابن سلمان من أصابع الاتهام، قد تتضح بنودها «في حلول نهاية الأسبوع»، كما توقع ترامب، أمس لـ«ظهور الحقيقة»، مشككاً بوجود تسجيلات لدى أنقرة بالقول: «طلبت تسجيلات صوتية ومصورة من تركيا بشأن خاشقجي، إن وجدت».

لم يعد التوجه الأميركي مكشوفاً في سياق الإعلام فقط، بل أكده ترامب بنفسه للمرة الثانية، إذ لم يلحق بومبيو أن ينهي كلمته، أمس، بأن «واشنطن بحاجة لمعرفة الحقائق بشأن اختفاء خاشقجي قبل أن تُعدّ رداً مناسباً»، وأنهم «لن يستثنوا أحداً من المسائلة... بما في ذلك في حال تورُّط أفراد من العائلة الحاكمة»، حتى حسم ترامب الجدال صراحةً قائلاً: «لا أريد التخلي عن السعودية»، بذريعة أنه يحتاجها في حربه على «الإرهاب»، ومشاريع أخرى لا تنتهي بـ«ما يحصل في إيران».

تواصلت التسريبات وأضاءت على متهمين من فريق عمل ابن سلمان

أميركياً، تبدو الكرة في ملعب الرياض اليوم، للبحث عن «كبش فداء»، يَمْسح به ابن سلمان يديه من دم خاشقجي، في ظل وجود جميع المتهمين المباشرين في المملكة. يجهد ابن سلمان في البحث عمّن يُخرجه من دائرة الاتهام، لكن ليس من المتهمين من ليس له صلات مباشرة معه، ولا سيما أعضاء «العصابة» التي نفذت عملية الاغتيال. أولهم مدير الطب الشرعي في الأمن العام، صلاح الطبيقي، الذي «قطّع الضحية في غرفة القنصل» (دائماً حسب التسريبات التركية)، خصوصاً أن «شخصية بهذا الحجم، لا يمكن أن تديرها إلا سلطة عليا»، وفق صحيفة «نيويورك تايمز». وثانيهم، ماهر عبد العزيز مطرب، ديبلوماسي في السفارة السعودية في لندن، وهو مقرب من ابن سلمان، ظهر في عدة صور بالقرب منه خلال زياراته للولايات المتحدة وإسبانيا وفرنسا. ووفق مصادر في مكتب المدعي العام التركي، للصحيفة، فإن الأخير نسّق عملية قتل خاشقجي، واستأجر باسمه، الطائرتين الخاصتين اللتين حملتا منفذيها، مشيرة إلى أنه أجرى 19 اتصالاً هاتفياً يوم قتل خاشقجي، منها أربعة بمكتب سكرتير ابن سلمان، بعد أيام من كشف صحيفة «واشنطن بوست»، عن أن الاستخبارات الأميركية، اعترضت مراسلات تُظهر أن ابن سلمان أمر باستدراج خاشقجي إلى البلاد. أما الباقون، فمعظمهم تأكد ارتباطهم بالأجهزة الأمنية التابعة لابن سلمان، كعبد العزيز محمد الحساوي، وثائر غالب الحربي، ومحمد سعد الزهراني، إذ ظهرت صورهم إلى جانب ابن سلمان في مناسبات عدة، فيما كشف موقع «ميدل إيست آي»، أمس، أن 7 من المتهمين بقتل خاشقجي ضباط بارزون في فريق حماية ابن سلمان. لكن وفق مصدر مطّلع على تقارير المخابرات الغربية، تحدث لصحيفة «واشنطن بوست»، أمام ابن سلمان «كبشُ» آخر يفديه، هو نائب رئيس المخابرات، اللواء أحمد العسيري، مشيراً إلى أن الأخير اقترح مرات عدة على ابن سلمان اتخاذ إجراءات بحق خاشقجي وآخرين.

تواصلت التسريبات وأضاءت على متهمين من فريق عمل ابن سلمان

لا تبدو مهمة ابن سلمان سهلة في البحث عن «كبش فداء» لا خيوط تربطه فيه، لكن الوقت لم يعد يلاحقه كما كان الحال حينما كانت آثار الجريمة والشهود تحت أعين سلطات أنقرة. أما المطالبات الدولية، فتبقى عامل الضغط الوحيد، حتى إخراج رواية «نهائية»، يعلم ابن سلمان أنها ليست المرحلة الأخيرة، لأن لها ما بعدها.

(الأخبار)

فرنسا وقضية خاشقجي

آلان غريش

أقل ما يمكن قوله هو أنّ رد الفعل الفرنسي لم يكن سريعاً على اختفاء الصحافي السعودي جمال خاشقجي خلال زيارته للقنصلية السعودية في اسطنبول في الثاني من تشرين الأول الحالي. مر أكثر من أسبوع قبل أن يصدر عن وزارة الخارجية تصريح خجول: «فرنسا قلقة لاختفاء السيد جمال خاشقجي، الشخصية السعودية المعروفة والمحترمة. نتمنى تقديم توضيحات حول هذا الموضوع بأسرع وقت ممكن». بعد يومين، قال الناطق باسم الخارجية إن فرنسا «على اتصال بالسلطات السعودية حول قضية اختفاء السيد جمال خاشقجي».

تطلّب الأمر عشرة أيام وتراكم المعلومات التي سرّبتها السلطات التركية عن قتل الصحافي بطريقة مروعة وصدور ردود فعل أميركية حتى يخرج إيمانويل ماكرون أخيراً عن صمته. ففي مقابلة على هامش قمة الفرنكوفونية في يريفان، اعتبر ماكرون أنّ المعلومات المذكورة «خطيرة جداً»، وأنه ينتظر «الكشف عن الحقيقة بوضوح». هو أعلن أيضاً أنه سيتحادث مع الرئيس التركي ومع ولي العهد والملك السعودي «في الأيام القادمة». وسارعت وزارة الخارجية في اليوم نفسه إلى تكرار الكلام: «فرنسا تطالب بالكشف عن الحقائق مع مشاركة جميع من يستطيع المساهمة بذلك. هذه هي الرسالة التي نقلناها للسلطات السعودية. الاتهامات الموجهة ضدها تستدعي أن تتعامل بشفافية وأن تعطي إجابات شافية وتفصيلية». أخيراً، في الرابع عشر من هذا الشهر، أعرب وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا عن «مشاركتهم المخاوف التي عبّر عنها البعض، كالممثلة العليا للاتحاد الأوروبي السيدة فريدريكا موغريني والأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس» وتأكيدهم على «التعامل مع هذه القضية بجدية كاملة. من الضروري اجراء تحقيق ذي صدقية لمعرفة حقيقة ما جرى وكشف المسؤولين عن اختفاء جمال خاشقجي ومحاسبتهم». وأضاف الوزراء الثلاثة إنهم ينتظرون «من الحكومة السعودية أن تقدم إجابات كاملة وتفصيلية. لقد بلغنا هذه الرسالة مباشرة للسلطات السعودية». من البديهي أنّ تواصل تسرّب المعلومات عن مصير الصحافي جعل من الصعب على فرنسا وعلى الولايات المتحدة الاستمرار بالتزام الصمت.

ولكن، بالنسبة للرئيس الفرنسي، لا ينبغي بأي حال إعادة النظر بشبكة العلاقات التي تم نسجها مع السعودية ودول الخليج الأخرى. فمنذ وصوله إلى السلطة، اعتمد إيمانويل ماكرون استراتيجية نشطة حيالها، مع حرصه على عدم إظهار أفضلية للعلاقة مع إحداها على حساب الأخرى. وخلال الأزمة بين قطر وبعض الدول المجاورة لها، رفض ماكرون الانحياز لأي طرف ودعا إلى رفع العقوبات المفروضة على الأولى. الأولوية بنظر ماكرون وسابقيه هي للعلاقات الاقتصادية، وكذلك لتلك العسكرية والأمنية، مع هذه البلدان باسم «الحرب على الإرهاب». هذا يبرّر المزيد من مبيعات السلاح في منطقة أصبحت سوقاً أساسياً لصناعة السلاح الفرنسية، وخاصة لطائرات الميراج (شركة داسو). وتجاهل ماكرون الانتقادات الكثيرة لاستخدام أسلحة فرنسية في الحرب ضد اليمن ولم يتوقف تزويد السعودية بها.

التقى الرئيس الفرنسي مرات عدة القادة الخليجيين، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد والأمير تميم، وطوّر علاقات شخصية معهم. وعلى الأغلب، فإن هذا الأمر هو الذي مكّنه من القيام بدور حيوي في عملية إطلاق رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري العام الماضي من دون أن يكون لذلك تأثير سلبي على علاقاته مع السعودية. في الأزمة الحالية، هو سيسعى قبل أي شئ آخر إلى الحد من الخسائر وإلى تجنّب القطيعة مع المملكة: الشركات الفرنسية، على العكس من تلك الأميركية، لن تقاطع «دافوس الصحراء» باستثناء بنك «BNP». هل سيؤدي اعتراف السعودية بموت خاشقجي عن طريق الخطأ، خلال تحقيق قام به عناصر «غير منضبطين» إلى نسيان أنه تعرّض لعملية قتل؟ هذا ما يتمناه ماكرون للعودة إلى «علاقات العمل» وكأن شيئاً لم يكن. لكن من غير المؤكد أن ينجح ذلك في ظل استنفار حقيقي لوسائل إعلام وأعضاء مجلس شيوخ كثر في الولايات المتحدة. مرة أخرى، ستحدد الخيارات على الضفة الأخرى من الأطلسي، ومن المستبعد أن تُسمع فرنسا للعالم صوتاً متميّزاً.